ردمد: ISSN: 1858 -716X

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلة علمية دورية محكمة تصدرها كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا

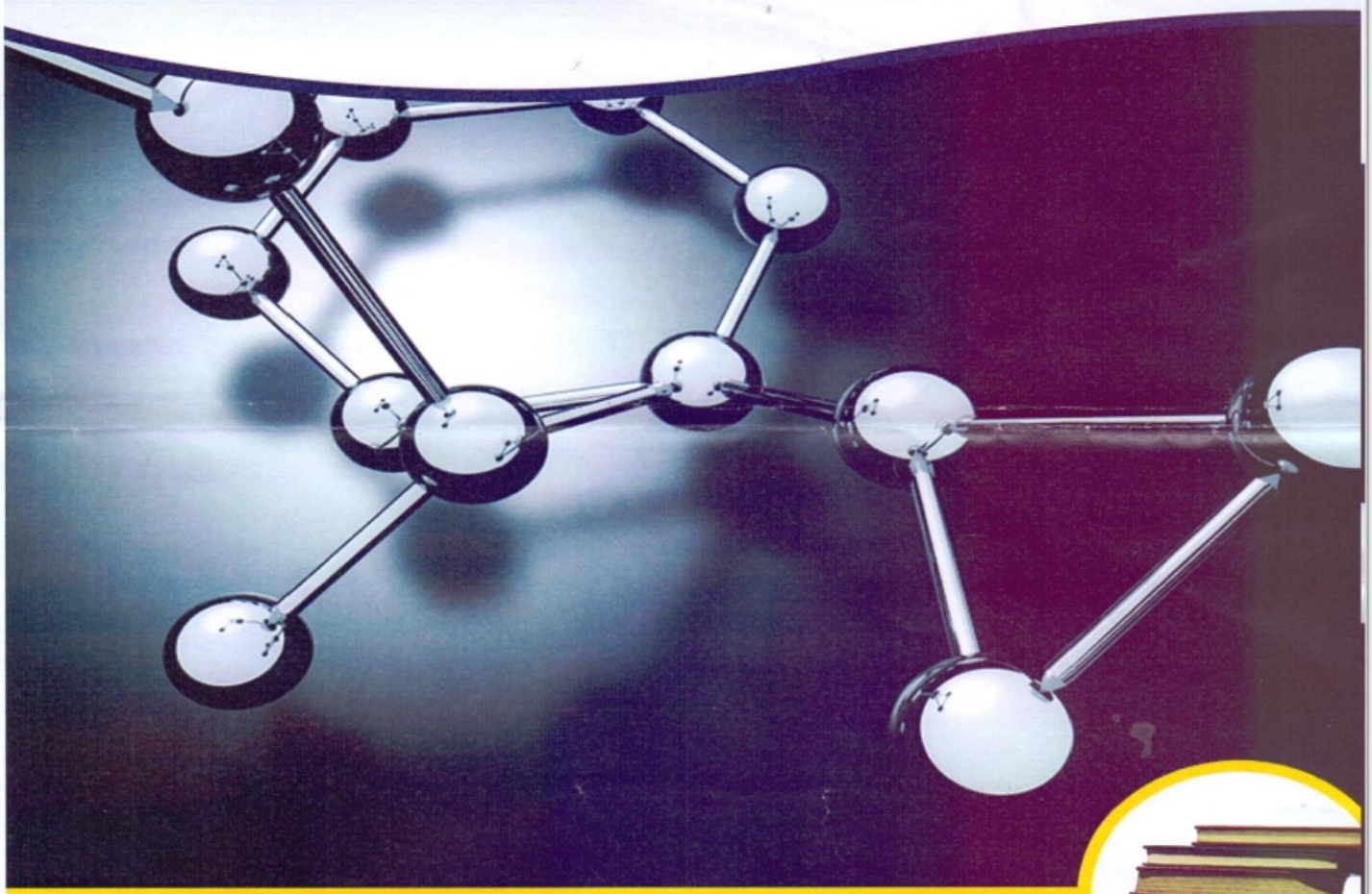

السنة الرابعة عشرة - العدد السادس والعشرون - يناير 2024 م

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلة دورية علمية محكمة

تصدرعن كلية الدراسات العليا – جامعة دنقلا

المشرف العام

د. الوليد مصطفى ابراهيم موسى

رئيس هيئة التحرير

أ. د. مدثر حسن سالم عزالدين

نائب رئيس هيئة التحرير

د. سعيد جلال سعيد محمد علي

هيئة التحرير

د. عبدالعزيز محمد الأمين أحمد

أ. مجاهد حامد محمود محمد صالح

التدقيق اللغوي

د. أحمد شمس الدين أحمد محمد علي (اللغةالعربية)

د. صالحة سيد أحمد عبدالله أبوعوف (اللغة الإنجليزية)

مستشارو التحرير

أ.د. سامي محمد طمبل صالح

أ.د. عمر بشارة أحمد بشارة

أ.د سعد الدين إبراهيم محمد عزالدين

أ.د. محمد عثمان عبدالعزيز محمد

أ. د. عبدالحكيم حسن إبراهيم سيد أحمد

أ. د. أمير محمد دياب إسماعيل

أ. د. عاصم عثمان الزبير عثمان

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي

مجلـة نصف سنوية علمية محكمة

تصدر عن كلية الدراسـات العليا - جامعـة دنقلا

دنقـلا - السـودان

المحتوى

رقم	الكاتب	الموضوع	رقم الصفحة
1	عثمان، عصام عبد المطلب عثمان، ناهد عبد المطلب عبد الرحمن، هبة عبد الحميد	دور المراجعة الداخلية في تحقيق الرقابة المالية الحكومية (دراسة على وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة – الولاية الشمالية – السودان)	1
2	سالم، مدثر حسن عبد الله، هناء أزهري	تحليل الاختلاف بين وجهة نظر العاملين والعملاء حول أبعاد رضا العملاء بمجموعة شركات جياد الصناعية بالسودان	17
3	عبد الله، أشرف إبراهيم	شروط العلة المختلف فيها وأثرها على اختلاف الفقهاء	44
4	عوض، إيمان الخير علي، بخيتة محمدزين	الرضا عن الحياة لدى أمهات أطفال التوحد دراسة ميدانيه بولاية الخرطوم – السودان	55
5	الخليفة، علي الصادق	النظم العسكرية في السودان(دراسة في بنيتها النظامية وأيديولوجياتها ومشكلاتها)	72
6	هاشم، محمود عبد المعطي النور، عبد الرحيم محمد	الدور الوسيط للرضا الوظيفي في العلاقة بين المهارات الإدارية والقيادية ودافعية العاملين بمجموعة شركات دال	89
7	سعيد،سعيد جلال	فاعلية الأداء المالي للموازنات السنوية بالولاية الشمالية	110

No	The author	The article	Page N0
8	Zein, A. M[1], Hadia, A. A[2], Mawhib, A. A.[2] and Hajer, A. A.[2]	Seroprevalence and Risk- factors of *Toxoplasma gondii* Infection in Pregnant Women from Northern, Sudan	126
9	Ibrahim, K. B.[1] and Mohammed, N. F.[2]	Genetic evaluation of different sesame (*Sesamum indicum* L.) genotypes under conditions of Northern State of the Sudan	135
10	Nasur, A. A.[1]; Mohamed, M.A.[1]; and Abdo, R. F.[2]	Host preference of cowpea beetle (*Callosobruchus maculatus* F.) to four species of legumes, their seeds losses caused by it and its chemical control	144
11	Abdella, A. A.	Effect of Urea and Chicken Manure Fertilizers on Forage Dry Matter Yield and Nutritive Value of Clitoria*(Clitoria ternatea* L*)* and Rhodes grass (*Chloris gayana* Kunth) Under High Terraces Soil.	150
12	Ibrahim, K. B.[1],Mohamed, R. H.[2] and Idris, H. A.[3]	Effect of Cutting Positions and Culture Media on Rooting of Fig (*Ficus carica* L.) Cuttings Under Northern Sudan Conditions	156

مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي
ردمد:ISSN:1858-716X
http//:www.uofd.edu.sd
العدد السادس والعشرون – يناير 2024م

دور المراجعة الداخلية في تحقيق الرقابة المالية الحكومية
(دراسة على وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة – الولاية الشمالية – السودان)

عثمان، عصام عبد المطلب[1] عثمان، ناهد عبد المطلب[2] عبد الرحمن، هبة عبد الحميد[3]

1. **الأستاذ المشارك بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة دنقلا**
2. **الأستاذ المساعد بكلية الأعمال والإقتصاد بجامعة القصيم**

مستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في تفشي ظاهرة التعدي على المال العام واتساع دائرة الفساد المالي والإداري في الآونة الأخيرة في العديد من المؤسسات والوحدات الحكومية في ظل ضعف أنظمة الرقابة على المال العام مما يتطلب استخدام الأساليب والطرق العلمية المناسبة لتفعيل الرقابة المالية الحكومية والحد من الفساد المالي والإداري وحماية الموارد والأموال العامة من الهدر والضياع، فما هو دور المراجعة الداخلية في تحقيق الرقابة المالية الحكومية؟ هدُفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة المالية بالوحدات الحكومية بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة بالولاية الشمالية. استخدم الباحثون المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أنه يوجد نظام جيد للمراجعة الداخلية بوزارة المالية والقوي العاملة بالولاية الشمالية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وإحكام الرقابة المالية الحكومية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة الداخلية وتحسين الرقابة المالية الحكومية، وأن هناك ضعف في نظام الرقابة المالية بالوزارة ولا يخضع للتعديل والتطوير. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة القيام بتحسين جودة التقارير التي تعدها المراجعة الداخلية بتوثيق التعديلات المقترحة ومتابعة تنفيذها ومتابعة واكتشاف المشاكل والمخالفات المالية المتوقعة قبل حدوثها وإخطار الإدارة بها وتقديم الاقتراحات والحلول المناسبة لمعالجة أوجه القصور في الرقابة المالية بالوزارة، والاهتمام بتعديل وتطوير نظام الرقابة المالية بالوزارة بصورة مستمرة لتقويته وضمان جودة الرقابة والحرص على إقامة دورات تدريبية للمراجعين الداخليين بصورة منتظمة لرفع كفاءتهم المهنية ومواكبة المستجدات في مجال المراجعة.

Abstract:

The problem of the study is represented in the spread of the phenomenon of misuse on public funds and the expansion of the financial and administrative corruption in recent times in many government institutions and units due to the weakness of control over public funds, which requires the use of appropriate scientific methods that activate government financial control, reduce financial and administrative corruption, and protect public resources and funds from being wasted. To answer the study question: What is the role of internal audit in achieving government financial control? The study aims to clarify the role of internal audit in activating financial control in government units by applying it to the Ministry of Finance, Economy and Labor force in the Northern State. The researcher used the deductive, inductive, historical and analytical descriptive methods to conduct this study. The findings of the study stated that, there is a good internal audit system in the Ministry of Finance, Economy and Labor force in the Northern State. Also there is a statistically significant relationship between adherence to internal audit standards and the tightening of government financial control. In addition to that there is a statistically significant relationship between internal audit reports and improving government financial control. There is a weakness in the Ministry's financial control system and it is not subject to amendment and development. The study recommended that

the quality of reports prepared by internal audit should be improved by documenting the proposed amendments. The implementation should befollowed and the expected problems and financial contraventions should be discovered before occur. The administration should be told about the weaknesses so as to offer suggestions and solutions to face deficiencies in the Ministry's financial control. The system of control should be developed continuously to strengthen it and ensure the quality of controlling through training courses held for internal auditors on a regular basis to raise their professional competence and keep abreast developments in the field of auditing.

المقدمة:

أن وجود نظام فعال وذو كفاءة عالية من الرقابة المالية في أي مؤسسة يعتبر من الأمور الأساسية لنجاح تلك المؤسسة في تحقيق أهدافها لا سيما الوحدات والأجهزة الحكومية التي تتميز بتنوع وكبر حجم العمليات والموارد المالية المستخدمة في أوجه النشاط الحكومي المختلفة. تعتبر المراجعة الحكومية وسيلة هامة من وسائل تحديد مسؤوليات الأجهزة الحكومية المختصة والتأكد من مدى شرعية وقانونية العمليات والبرامج التي تتولاها هذه الأجهزة مما يتطلب وجود وتطبيق مجموعة من المعايير والأدوات والأساليب العلمية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ففي ظل ضعف أنظمة الرقابة المالية الحكومية وتفشي ظاهرة التعدي على المال العام واتساع دائرة الفساد المالي والإداري في الآونة الأخيرة في العديد من الوحدات الحكومية فإن وجود نظام جيد وفعال للمراجعة الداخلية الحكومية يعتبر من الأمور المهمة لتحقيق رقابة مالية فاعلة تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري وحماية الموارد والأموال العامة من الهدر والضياع.

مشكلة الدراسة:

أدت الزيادة في حجم المشروعات وتنوع وتعدد العمليات والأحداث المالية في المؤسسات والوحدات الحكومية إلى تفشي ظاهرة التعدي على المال العام واتساع دائرة الفساد المالي والإداري في الآونة الأخيرة في العديد من الوحدات الحكومية في ظل ضعف أنظمة الرقابة على المال العام وتتمحور المشكلة في السؤال التالي: ما هو دور المراجعة الداخلية في تحقيق الرقابة المالية في الوحدات الحكومية وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. هل هناك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وفعالية الرقابة المالية الحكومية؟
2. هل هناك علاقة بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وإحكام الرقابة المالية الحكومية؟
3. هل هناك علاقة بين تقارير المراجعة الداخلية وتحسين الرقابة المالية الحكومية؟
4. هل هناك علاقة بين وجود عدد كافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً وجودة الرقابة المالية الحكومية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الرقابة المالية الحكومية باعتبارها جزءاً أساسياً من الإدارة المالية الحكومية ووسيلة مهمة للمحافظة على الموارد المالية العامة وحمايتها من الهدر والضياع كما تستمد الدراسة أهميتها من توضيح الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحقيق جودة الرقابة المالية في الوحدات الحكومية وكيفية الاستفادة من تقارير وتوصيات المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير نظام الرقابة المالية الحكومية.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تحقيق الرقابة المالية الحكومية وذلك من خلال التعرف على المعايير واللوائح التي تحكم عمل المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتوضيح العلاقة بين (جودة المراجعة الداخلية، الالتزام بتطبيق معاييرالمراجعة الداخلية، تقارير المراجعة الداخلية، ووجود العدد الكافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً) وتحسين الرقابة المالية الحكومية.

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وفعالية الرقابة المالية الحكومية؟
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وإحكام الرقابة المالية الحكومية؟
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة الداخلية وتحسين الرقابة المالية الحكومية؟
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود عدد كافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً وجودة الرقابة المالية الحكومية؟

مناهج الدراسة:

يستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس في جمع وتحليل البيانات بغرض الوصول للنتائج المرجوة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة بالولاية الشمالية.

الحدود الزمانية: 2022م

الإطار النظري:

أولاً:المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية:

1. مفهوم المراجعة الداخلية الحكومية:

يمكن تعريف المراجعة الداخلية الحكومية بأنها الفحص الموضوعي المهني المنتظم لجميع العمليات المالية والإدارية للوحدة الذي يتم خدمة للإدارة بواسطة هيئة وحدة المراجعة الداخلية التي تكون مستقلة تماماً، لغرض تقييمها ومراجعتها وإعداد تقرير عنها يتضمن ملاحظات ونتائج وتوصيات (الطحان وإبراهيم، 1998م، ص97).

كذلك يعني بها تلك الإجراءات والسياسات والبرامج التي يتم تبنيها لضمان البرامج الحكومية لتحقق الأهداف التي من اجلها تم التخطيط لها، كما أن الموارد المستخدمة لتقديم هذه البرامج تتوافق مع الأغراض والأهداف الموضوعة للمنظمات المعنية بحيث يتم حماية تلك الموارد من الضياع والغش وسوء الإدارة (البدوي والسيد، 2006م، ص18).

كما عرفها الاتحاد الأوروبي:(The European Commission)بأنها (وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسئولياتهم بدرجةعالية من الكفاءة والفعالية عنطريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها (ألفين وجيمس، 2002م، ص21).

2. معايير المراجعة الداخلية الحكومية:

تمثل معايير المراجعة الحكومية المصدر الأساسي للإصدارات الرسمية لتنفيذ عمليات المراجعة الحكومية، وهي تصدر من مكتب المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية وهي معايير المراجعة الحكومية، وهي تمثل مرجعاً يتم استخدامه بين المراجعين الحكوميين الذين يؤدون المراجعة الحكومية، وطبقا للون الغلاف يشار إلى هذا المرجع بالكتاب الأصفر (ألفين وجيمس، مرجع سابق، ص1036).

تتسق معايير المراجعة بالكتاب الأصفر مع المعايير العشر لمعايير المراجعة المتعارف عليها الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبيين ولكن توجد به بعض الإضافات والتعديلات على النحو التالي:

أ. الأهمية النسبية والدلالة: جاء بالكتاب الأصفرأن الحدود المقبولة بعمليات المراجعة الحكومية لخطر المراجعة والتحريف المحتمل قد تقل عما يقابلها في المراجعة بالمنشآت التجارية.

ب. رقابة الجودة: يجب أن يتوافر في منشآت المحاسبة والمنظمات الأخرى التي تقوم بمراجعة الوحدات الحكومية في إطار الكتاب الأصفر نظاماً ملائماً لرقابة الجودة.

ج. المتطلبات القانونية والتنظيمية: يجب إجراء الاختبارات بما يتفق مع القوانين والقواعد التنظيمية المطبقة.

د. أوراق العمل: وهذا المعيار يتعلق بتوثيق عمل المراجعة على نحو أكثر تفصيلاً وتوضيحاً.

يظهر الفرق الرئيسي بين الكتاب الأصفر ومعايير المراجعة المتعارف عليها في الجزء الخامس بالتقرير، حيث يصدر المراجع الذي يراجع الوحدة الحكومية تقريراً يتضمن عدد من المتطلبات والإضافات الآتية:

أ. يجب أن يذكر المراجع بالتقرير أنه قد تم إجراء المراجعة بما يتفق مع كل من معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الحكومية.

ب. يجب أن يصدر المراجع تقريراً عن اختبارات مدى الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية المطبقة.

ج. يجب أن يعد المراجع تقريراً عن فهمه للرقابة الداخلية بالوحدة وتقريره لخطر الرقابة.

يصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي معايير للممارسة تحتوي على خمسة فئات من أدلة العمل التي تشمل كل من المراجعة المالية ومراجعة الأداء وهي (ألفين وجيمس، مرجع سابق، ص ص 1034–1035):

أ. الاستقلال: يجب أن يتمتع المراجعين الداخليين بالاستقلال عن الأنشطة التي يراجعون عليها، ويجب أن تحتل إدارة المراجعة الداخلية موقعا تنظيمياً يسمح لها بإنجاز مسؤولياتها على نحو كافي، ويجب أن يؤدي المراجعون عمليات المراجعة على نحو موضوعي.

ب. الكفاءة المهنية: يجب أن يؤدي المراجعين الداخليين عملهم بكفاءة وعناية مهنية، ويجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً عن تمتع

المراجعين الداخليين بالكفاءة المهنية والفنية، وأن يتوفر في إدارة المراجعة الداخلية أو يحصل العاملون بها على جوانب المعرفة، والمهارات والتدريب.

ج. مجال العمل: يجب أن يشمل مجال المراجعة الداخلية اختبار وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام المراقبة الداخلية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تخصيصها.

د. أداء العمل في المراجعة: يجب أن يشمل عمل المراجعة الداخلية تخطيط المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج والمتابعة.

هـ. عملية إدارة المراجعة الداخلية: يجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإدارة مناسبة لإدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن يتوافر لمدير إدارة المراجعة قائمة بالغرض والسلطة والمسؤولية في إدارة المراجعة الداخلية، وان يضع الخطط التي تتم خلال العام، ووضع سياسات وإجراءات مكتوبة تمثل دليلا لهيئة العاملين، وان يضع برنامجاً لاختيار وتنمية الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية، وبرنامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة المراجعة.

3. تقارير المراجعة الداخلية:

يعرف تقرير مراجع الحسابات بأنه وثيقة مكتوبة صادره من شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المتعارف علية كنص الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والقواعد المهنية بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة وصحة وسلامة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها وإذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشاة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق.

ينص المعيار2400 من الإطار الدولي للممارسات المهني لسنة 2013م على وجوب أن يبلغ المدققين الداخليين نتائج التدقيق. وطبقاً للمعيار المذكور، فإن تقرير التدقيق الداخلي عبارة عن مستند يحرره قسم التدقيق الداخلي يبلغ فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين بنتائج مخرجات التدقيق. وهو مستند مهم أيضا للاتفاق مع الإدارة بشأن خطط العمل والجداول الزمنية من اجل معالجة أوجه القصور الموجودة أو المحتملة (راجي، 2022م)

يرى (شحات، 2013م) أن تقرير المراجعة الداخليةيهدف إلى تحقيق الأغراض الرئيسية التالية: –

أ. الإخبار(الإحاطة): إخبار الإدارة بما وجده من خلالتحديد وتعريف واضح ومفهوم للمشاكل أو الصعوبات المكتشفة وفرص تحسينها.

ب. الإقناع: إقناع الإدارةبقيمة وصحة ما تكشف من ملاحظات من خلال العرض المقنع للأثر الحقيقي أو المحتمل للحالة المكتشفة.

ج. التحفيز نحو اتخاذ الإجراءات المطلوبة: تحفيز الإدارة نحو التغيير والتحسين عن طريق إيضاح سبب المشكلة وتوفير اقتراحات عملية وبناءة لحل تلك المشكلة.

ثانياً: الرقابة المالية الحكومية:

1. مفهوم الرقابة المالية الحكومية:

تتمثل الرقابة على العمليات المالية في الوحدات الحكومية في مجموعة الإجراءات اللازمة للتحقق من أن عمليات الصرف والتحصيل

للنفقات والإيرادات العامة تتم في حدود التعليمات والقواعد الموضوعة من ناحية، وطبقاً للمقرر في الموازنة من ناحية أخري بغرض اكتشاف الانحرافات أو الأخطاء والعمل على علاجها (الصحن والسرايا، 2004م، ص393).

كما عرف مكتب المحاسبة العامGeneral Accounting Office في الولايات المتحدة الأمريكية الرقابة المالية الحكومية بأنها: .

(Robeson and Davis, 1982, p.7): .

أ. فحص العمليات المالية ومدي الالتزام بالقوانين والتشريعات ومراجعتها لبيان: –

i. ما إذا كانت القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي للحكومة وان نتائج العمليات قد تمت وفقاً لمبادئ المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها.
ii. مدى التزام الوحدة الحكومية بالقوانين واللوائح والأنظمة المالية النافذة.

ب. فحص كفاءة واقتصادية العمليات ومراجعتها لبيان: –

i. مدى قيام الوحدة الحكومية باستخدام الموارد البشرية والمادية وإدارتها بكفاءة وبطريقة اقتصادية.
ii. أسباب التصرفات غير الاقتصادية أو التي تدل على عدم الكفاءة.
iii. مدى التزام الوحدة الحكومية بالتشريعات التي تتعلق بالكفاءة الاقتصادية.

ج. فحص ومراجعة نتائج البرامج لبيان: –

i. مدى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق تحديدها من قبل السلطة التشريعية.
ii. ما إذا كانت الوحدة الحكومية قد قامت بالأخذ في الحسبان البدائل التي تحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة في ضوء الموازنة بين البدائل لاختيار أفضلها (رملي، 2011م، ص ص 146–149).

2. أهمية الرقابة المالية الحكومية:

تعتبر الرقابة المالية جزءاً أساسياً من الإدارة المالية والتي تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجالي الأداء والعلاقات المالية، وهي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف أية انحرافات عن الخطط الموضوعة، وتعتبر من أهم المرتكزات التي تنطلق منها الموازنات العامة، وتضمن استقامة ونزاهة الموظفين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم (الوادي وآخرون، 2007م، ص191).

تبرز أهميتها من خلال ارتباطها بالعملية الإدارية ارتباطا وثيقا، وان عملية الرقابة تمثل المحصلة النهائية لأنشطة ومهام المنظمة فمن خلالها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها (الأدرسي والمرسي، 2002م، ص429).

من المؤكد أن تطور الرقابة المالية اظهر جانب كبير من أهميتها فهي لم تعد قائمة على مفهوم الضبط والمنح وإنما ظهر ما يعرف بالرقابة الايجابية البناءة التي لا تنحصر في مجرد اكتشاف الأخطاء الواقعة بل تتعداها لتبحث في إثباتها وكيفية تجنب وقوعه (المرجع السابق، ص192م).

3. أهداف الرقابة المالية الحكومية:

أن الهدف من الرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام وحمايته من سوء الاستخدام سواء كان ذلك متعلقاً بتحصيل الأموال أو طرق إنفاقها

فهي من ناحية تفرض الأنظمة والقوانين الملائمة التي تضمن تحقيق السلامة والصحة المالية، ومن ناحية أخري تفرض الإجراءات العقابية في حال وقوع تجاوزات ومخالفات، فهي تهدف إلى تحقيق الغايات التي وضعت من أجلها (عدنان وآخرون، 2008م، ص95). وهناك أهداف أخري للرقابة المالية نلخصها فيما يلي (الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 192–195): –

أ. الأهداف السياسية: تتمثل في التأكد من احترام رغبة وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي يصدرها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة، حيث أن رغبة البرلمان هي تعبير عن الرغبة الشعبية التي يتولى البرلمان تمثيلها.

ب. الأهداف الاقتصادية: تتمثل في كيفية استخدام الأموال العامة والتأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام وعدم الإسراف في صرفها وإنفاقها على الوجوه غير المشروعة والتي تتبع مصلحة عامة ومحددة.

ج. الأهداف القانونية: تتمثل في التأكد من مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للقوانين والأنظمة والتعليمات وتوجيهات المالية.

د. الأهداف الاجتماعية: تتمثل في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صوره وأنواعه مثل الرشوة والسرقة، وترتكز على الجوانب السلوكية، وهي أقوى أنواع الرقابة ويصعب قياسها وضبطها.

ثالثاً: علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة المالية الحكومية:

يساهم نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية خالية من الأخطاء ومنه قوائم مالية صحيحة. نظراً لأن الوحدات الحكومية تسعي إلى تنفيذ برامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونظراً لأن هناك عادة ندرة في الموارد الحكومية فإن ترشيد الإنفاق والحفاظ والرقابة على المال العام يعتبر من أهم أولويات نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية. للمراجعة الداخلية أهمية بالغة في الرقابة على المال العام لأجهزة الدولة للآتي (مرشد المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، 1997م، ص2): –

1. تحصل الإدارة على المعلومات المطلوبة، أما بالملاحظة المباشرة أو من التقارير الإحصائية والمحاسبية والتحليلية الدورية غير أن تقارير المراجعة الداخلية تعتبر مصدراً مهما لتلك المعلومات مما يجعل هده التقارير من وسائل الإدارة الرئيسية التي تكمل العناصر الأخرى.

2. أن الهدف الكلي للمراجعة الداخلية هو مساعدة الإدارة لتحقيق خطتها وذلك عن طريق توفير المعلومات والتحليلات والتقويمات والتوصيات المناسبة.

3. أن أعمال المراجعة الداخلية تشمل فحص الأنشطة الإدارية للتحقيق من مدى مطابقتها للخطط والسياسات المقررة وإفادة المسئولين بنتائجها بعد أعمال عناصرها الثلاثة وهي الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي الذي يمثل مجموعة أساليب وإجراءات منسقة تطبق بغرض تحقيق الدقة والصحة في سير العمليات المالية.

الدراسات السابقة:

تمثلت مشكلة **دراسة أحمد**(2017م) في: هل المراجعة الداخلية الحكومية تؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في ظل التشغيل الإلكتروني. هل المراجعة الداخلية الحكومية تعمل على زيادة كفاءة الأداء المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني. هل المراجعة الداخلية الحكومية تعمل على زيادة كفاءة الأداء المالي في ظل التشغيل الإلكتروني. تمثلت أهداف البحث في إيجاد نظام فعال للمراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية يؤدى إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري والمالي والمحاسبي. توصل الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود هياكل تنظيمية جيّدة في القطاع الحكومي يسهم في فعالية المراجعة الداخلية للصندوق القومي للمعاشات، إشراك الإدارة للمراجعة الداخلية في صنع القرار يؤدي

إلى تقويم الأداء الإداري في الصندوق القومي للمعاشات، تنفيذ الإدارة للتوصيات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية يعمل على تقويم الأداء الإداري في الصندوق القومي للمعاشات. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تنفيذ توصيات المراجع الداخلي، إشراك الإدارة في المراجعة الداخلية في صنع القرار، الاهتمام بتدريب أفراد المراجعة الداخلية، العمل على سلامة وأمن نظم المعلومات، تنفيذ المراجعة الداخلية للخطط الموضوعة والسياسات الإدارية التي تعمل على تقويم الأداء الإداري والمالي والمحاسبي.

تمثلت مشكلة **دراسة محمد(2018م)** في الآتي: أثر قصور جودة المراجعة الداخلية وأثرها في تحقيق كفاءة وفعالية التقارير المالية. هدفت الدراسة الى: إبراز دور خصائص جودة المراجعة الداخلية في فعالية، وتقويم الخطط والسياسات وتقديم النصح والمساعدة للمراجعين بتقديم المعلومات لتسهيل عملية المراجعة وزيادة كفاءة وفعالية التقارير المالية، دراسة خصائص جودة المراجعة الداخلية في كفاءة وفعالية مؤشرات الأداء المؤسسي، التعرف على دور وأهمية جودة المراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء في الكفاءة والفعالية للتقارير المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تطبيق معايير جودة المراجعة الداخلية العالمية يؤدي إلى العولمة المحاسبية في المصارف السودانية، تؤدي الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني إلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة في المصارف السودانية، غياب المستندات الورقة أثناء عمليات التبادل في ظل التجارة الإلكترونية يؤثر سلباً على جودة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي في السودان.

تمثلت مشكلة**دراسة مصطفى(2018م)** في عدة تساؤلات منها: هل هنالك دور ملموس للمراجعة الداخلية في مراجعة مشروعات التنمية؟ هل تقوم المراجعة الداخلية بكل أنواع المراجعات من مراجعة إدارية وإلكترونية ومراجعة مخاطر ومراجعة بيئية؟ هل هنالك تقويم لمشروعات التنمية؟ هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة تنفيذ مشروعات التنمية الممولة محلياً. توصل الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود المراجعة الشاملة وتقويم الكفاءة لمشروعات التنمية في السودان، عدم قياس فعالية الأداء الإداري لمشروعات التنمية، عدم استقلال وحياد المراجع الداخلي في مشروعات التنمية، عدم وجود إدارات للمخاطر في معظم مشروعات التنمية.

تمثلت مشكلة **دراسة عثمان(2019م)** في معرفة ما هو دور المراجعة الداخلية في الرقابة على نظام التحصيل الإلكتروني بمؤسسات القطاع العام بالولاية الشمالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تساهم المراجعة الداخلية بالوزارة في فحص ومراجعة وسلامة تطبيق نظام التحصيل الالكتروني، والمراجعة الداخلية لتقارير نظام التحصيل الالكتروني يجعلها أكثر دقة وتزيد من فائدتها لدي المستخدمين. أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تنفيذ وسائل الدفع الالكتروني الأخرى، ضرورة الاهتمام بالمعوقات وأوجه القصور التي شابت تنفيذ نظام التحصيل الإلكتروني والعمل على معالجتها، ضرورة إجراء المزيد من التدريب للعاملين في مجال التحصيل الإلكتروني.

تمثلت مشكلة **دراسة مبشر(2021م)** في كيفية تقويم أداء المراجعة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. هدفت الدراسة إلى دراسة وتقويم نظام المراجعة الداخلية بهيئة الجمارك وديوان الضرائب بالولاية الشمالية وتوضيح مدى كفاءة ومناسبة أساليب وإجراءات المراجعة الداخلية المتبعة للنظام المحاسبي المحوسب. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها المراجعة الداخلية بهيئة الجمارك وديوان الضرائب تستخدم أساليب المراجعة الإلكترونية المناسبة للقيام بعملية المراجعة الداخلية وأن هناك ضعف في نظام الحماية والأمان والأدلة الالكترونية. أوصي البحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام المؤسسة (هيئة الجمارك وديوان الضرائب) بتوفير فرص التدريب الالكتروني الكافية والمناسبة لكوادر المراجعة الداخلية والعمل على تقوية نظام الحماية والأمان للوثائق والأدلة الالكترونية.

من الاستعراض السابق للدراسات السابقة يلاحظ الباحثون أن دراسة كل من أحمد ومصطفى تناولت دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء للصندوق القومي للمعاشات ومشروعات التنمية في السودان، بينما ركزت دراسة محمد على أثر جودة المراجعة الداخلية في تحقيق كفاءة وجودة التقارير المالية للمصارف، وتناولت دراسة عثمان دور المراجعة الداخلية في الرقابة على نظام التحصيل الالكتروني بالمؤسسات الحكومية وهدفت دراسة مبشر إلى تقويم نظام المراجعة الداخلية المطبق بديوان الضرائب وهيئة الجمارك في ظل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ومما سبق يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها باستثناء دراسة عثمان في أنها تتناول دور المراجعة الداخلية في تحسين

الرقابة الماليةالحكومية وتتشابه مع دراسة عثمان في أن كليهما يهتم بدور المراجعة الداخلية في الرقابة حيث أن دراسة عثمان ركزت على دورها في الرقابة على نظام التحصيل الالكتروني إلا أن هذه الدراسة يتسع نطاقها ليشمل أوجه الرقابة المالية الأخرى بجانب التحصيل الالكتروني.

الدراسة الميدانية:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة: نسبة للانتشار الجغرافي لمؤسسات القطاع العام بالولاية الشمالية اختار الباحثون وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة بالولاية الشمالية كجهة لإجراء الدراسة الميدانية وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الموظفين العموميين في الوظائف المالية والإدارية العليا بوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة والبالغ عددهم حوالي (340) موظف، بينما تمثلت عينة الدراسة في عدد 140 مفردة تم اختيارها بطريقة عشوائية من المجتمع وتعادل (48%) من حجم المجتمع.

2. أداة الدراسة:

أ. أستخدم الباحثون الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وقد تم اختبار الصدق الظاهري للأداء عن طريق عرضها على عدد من الأكاديميين من ذوي الاختصاص في مجال موضوع الدراسة بعد تحكيم الاستبانة وإجراء التعديلات المقترحة قامت الباحثة بتوزيع عدد (140) استبانة تم استلام (120) منها وهي تمثل نسبة (86%) من العينة يرى الباحثون أنها كافية ومناسبة لأغراض الدراسة.

ب. اختبار الصدق والثبات: للتحقق من الصدق والثبات الذاتي للأداة تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ Alpha Cornphachكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1): معاملات الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)

الإحصاءات	معامل الصدق	معامل الثبات	درجة الارتباط
الفرضية الأولي	0.70	0.58	0.685
الفرضية الثانية	0.74	0.55	0.535
الفرضية الثالثة	0.72	0.52	0.667
الفرضية الرابعة	0.68	0.46	0.650
المقياس	0.72	0.52	0.677

من الجدول (1) نجد قيمة معامل الثبات Reliability (قدرة المقياس على إعطاء نتائج مماثلة) تبلغ 0.72 وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات أداة الدراسة، وتبلغ قيمة معامل الصدق Validity (قدرة المقياس على إعطاء نتائج وتفسيرات منطقية توافقية) 0.52 وهي قيمة تشير إلى توفر درجة عالية من صدق المحتوي وتمثيله لعناصر المشكلة وارتباطها ونلاحظ ذلك من خلال نتائج الاختبارات المصاحبة لاختبار الصدق والثبات: أن درجة الارتباط بين عناصر المقياس والمقياس تبلغ 67.7% وهي تشير إلى وجود درجة ارتباط عالية وهذا مؤشر على مدى تلائم العناصر (الفقرات أو العوامل) مع المقياس مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيمة الارتباط كبيرة نسبيا مما يشير إلى درجة موائمة عالية بين الفقرات والمقياس.

3. الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل:

أستخدم الباحثون مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وهي التكرارات النسبالمئوية المتوسط المرجح، الانحراف المعياري، مقياس ليكارت واختبار (t) للعينة الواحدة وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وقام الباحثون بإعداد جميع الجداول الخاصة بتحليل وعرض نتائج تحليل البيانات بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الاستبانة.

ثانياً: وصف خصائص عينة الدراسة:

من تحليل البيانات الشخصية نجد: أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات علمية مناسبة حيث نجد أن 88% منهم من حملة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية، وأن مجال التخصص العلمي لأفراد العينة في التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث نجد أن 35,8% محاسبة، 19,2% إدارة، 25% اقتصاد واحصاء، كما أن معظم أفراد العينة (67%) من المحاسبين والمراجعين والماليين بجانب (19,2%) من الإداريين، وأن غالبية أفراد العينة يشغلون وظائف عليا حيث نجد أن 60% منهم في الدرجات الوظيفية من الأولى للرابعة ولديهم خبرة عملية طويلة حيث نجد أن 80% منهم لديهم خبرة عملية أكثر من 10 سنوات وهذا يدل على جودة وسلامة العينة وملاءمتها لموضوع الدراسة.

ثالثاً: تحليل البيانات الأساسية واختبار الفرضيات:

لأغراض تحليل البيانات الأساسية المتعلقة بإجابات المبحوثين عن العبارات والأسئلة الفرعية المرتبطة بالفرضيات استخدم الباحثون مقياس ليكارت الخماسي لتحديد اتجاهات إجابات المبحوثين وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (2): حدود خيارات مقياس ليكارت

(المستوي، الخيار)	لا أوفق بشدة	لا أوفق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتوسط المرجح	من 1.00 والي 1.79	من 1.80 والي 2.59	من 2.60 والي 3.39	من 3.40 والي 4.19	من 4.20 والي 5.00

1. تحليل إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى:

جدول (3): الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (ت) لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى المعنوية
يوجد نظام جيد للمراجعة الداخلية بوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة	3.83	0.729	4.880	0.000
تتحقق المراجعة الداخلية من سلامة الإجراءات المتبعة للحفاظ على المال العام وحمايته من سوء الاستخدام	4.00	0.698	7.845	0.000
يوجد دليل مكتوب يوضح السياسات والإجراءات التي توضح عمل المراجعة الداخلية بالوزارة	3.69	0.818	2.567	0.011
يستخدم المراجع الداخلي أساليب وإجراءات المراجعة للتحقق من فعالية خطوات وإجراءات الرقابة المالية بالوزارة	3.93	0.637	7.306	0.000

هنالك رقابة مالية فاعلة بالوزارة	3.90	0.726	6.032	0.000
تحرص إدارة المراجعة الداخلية على متابعة الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المالية بالوزارة	4.10	0.653	10.06	0.000
تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من مدى الالتزام بالأولويات في تنفيذ المشروعات العامة	3.48	0.788	0.232	0.817
النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي حول عبارات الفرضية الأولي	3.85	0.721	4.44	0.004

من الجدول (3) نجد أن جميع إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى توزعت بين خياري أوافق بشدة وأوافق حيث تراوحت متوسطات الاستجابة بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد اتجاه الرأي أوافق، كما نجد أن الاتجاه العام للرأي لكامل عناصر الفرضية الأولى هو الموافقة حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 85.3 وهذا يدل على موافقة المبحوثين على صحة عبارات الفرضية، وتتأكد صحة هذه النتائج بصغر الانحرافات المعيارية للإجابات حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري لكل عبارات الفرضية 0.721 وهي قيمة دون الواحد الصحيح، وهذا يدل على التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية.

2. اختبار الفرضية الأولى:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وفعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية

من الجدول (3) نجد أنكل قيم (ت) المحسوبة لعبارات الفرضية الأولى صاحبها مستوى معنوية أقل من 5% باستثناء العبارة السابعة (تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من مدى الالتزام بالأوليات في تنفيذ المشروعات العامة)وتدل هذه النتيجة علىأن الفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي فروق جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار باستثناء العبارة السابعة والتي تفيد نتيجة الاختبار عدم صحتها، كما نجد أن قيمة (ت) المحسوبة لكامل عبارات الفرضية صاحبها مستوى معنوية 0,004 مما يعني ان هناك فروق جوهرية بين القيمة الفرضية والقيمة المحسوبة وهذا يدل على صحة الفرضية الأولى للدراسة.

1. تحليل إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثانية:

جدول (4): الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (ت) لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى المعنوية
تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة بمعايير المراجعة الداخلية في أداء مهامها المختلفة	3.76	0.789	3.589	0.000
التطبيق السليم لمعايير المراجعة الداخلية يقلل من حدوث الأخطاء	4.40	0.640	15.39	0.000
يتمتع المراجعون الداخليون بالاستقلال الكامل عن الأنشطة والاعمال محل المراجعة	3.78	0.688	4.510	0.000
هنالك تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارات الأخرى بالوزارة	4.10	0.834	7.880	0.000
يتم اتباع أساليب وإجراءات سليمة ومناسبة لأحكام الرقابة المالية بالوزارة	3.84	0.710	5.271	0.000
يتم وضع خطة شاملة لعملية الرقابة المالية بالوزارة وفقا لمعايير المراجعة الداخلية	3.78	0.704	4.281	0.000

النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي حول عبارات الفرضية الثانية	3.94	0.727	4.22	0.008

من الجدول (4) نجد أن جميع إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثانية توزعت بين خياري أوافق بشدة وأوافق حيث تراوحت متوسطات الاستجابة بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد اتجاه الرأي أوافق، كما نجد أن الاتجاه العام للرأي لكامل عناصر الفرضية الأولى هو الموافقة حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 3.94 وهذا يدل على موافقة المبحوثين على صحة عبارات الفرضية، وتتأكد صحة هذه النتائج بصغر الانحرافات المعيارية للإجابات حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري لكل عبارات الفرضية 0.727 وهي قيمة دون الواحد الصحيح، وهذا يدل على التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية.

2. اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وإحكام الرقابة بالوحدات الحكومية

من الجدول (4) نجد أنكل قيم (ت) المحسوبة لعبارات الفرضية الثانية صاحبها مستوى معنوية أقل من 5% وتدل هذه النتيجة علىأن الفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي فروق جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار، كما نجد أن قيمة (ت) المحسوبة لكامل عبارات الفرضية صاحبها مستوى معنوية 0.008 مما يعني ان هناك فروق جوهرية بين القيمة الفرضية والقيمة المحسوبة وهذا يدل على صحة الفرضية الثانية للدراسة.

1. تحليل إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثالثة:

جدول (5): الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (ت) لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى المعنوية
يلتزم المراجع الداخلي بتقديم تقارير دورية للإدارة بالوزارة	4.03	0.593	9.850	0.000
توضح تقارير المراجعة الداخلية نقاط الضعف وأوجه القصور في الرقابة المالية بالوزارة	4.03	0.727	7.909	0.000
تشتمل تقارير المراجعة الداخلية على الاقتراحات والحلول المناسبة لمعالجة أوجه القصور في الرقابة المالية بالوزارة	3.68	0.900	2.131	0.035
التقارير التي تعدها المراجعة الداخلية توثق التعديلات المقترحة ومتابعة تنفيذها	3.58	0.856	1.067	0.288
تعد تقارير المراجعة الداخلية أداة لتحسين الرقابة المالية بالوزارة	4.01	0.716	7.778	0.000
هنالك تحسين مستمر لنظام الرقابة المالية بالوزارة	3.59	0.893	1.124	0.263
تحرص إدارة المراجعة الداخلية على إخطار الإدارة بالمشاكل والمخالفات المالية المتوقعة قبل حدوثها	3.62	0.812	1.575	0.118
النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي حول عبارات الفرضية الثالثة	3.80	0.785	3.51	0.013

من الجدول (5) نجد أن جميع إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثالثة توزعت بين خياري أوافق بشدة وأوافق حيث تراوحت متوسطات الاستجابة بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد اتجاه الرأي أوافق، كما نجد أن الاتجاه العام للرأي لكامل عناصر الفرضية الثالثة هو الموافقة حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 3.80وهذا يدل على موافقة المبحوثين على صحة عبارات الفرضية، وتتأكد صحة هذه النتائج بصغر الانحرافات المعيارية للإجابات حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري لكل عبارات الفرضية 0.785 وهي قيمة دون الواحد الصحيح، وهذا يدل على التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية.

2. اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة الداخلية وتحسين الرقابة المالية بالوحدات الحكومية

من الجدول (5) نجد أن معظم قيم (ت) المحسوبة لعبارات الفرضية الثالثة صاحبها مستوى معنوية أقل من 5% باستثناء العبارات الرابعة والسادسة والسابعة وهي(التقارير التي تعدها المراجعة الداخلية توثق التعديلات المقترحة ومتابعة تنفيذها) و(هنالك تحسين مستمر لنظام الرقابة المالية بالوزارة) و(تحرص إدارة المراجعة الداخلية على إخطار الإدارة بالمشاكل والمخالفات المالية المتوقعة قبل حدوثها) وتدل هذه النتيجة علىأنالفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي فروق جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار باستثناء العبارات الرابعة والسادسة السابعة والتي تفيد نتيجة الاختبار عدم صحتها، كما نجد أن قيمة (ت) المحسوبة لكامل عبارات الفرضية صاحبها مستوى معنوية 0.013 مما يعني أن هناك فروق جوهرية بين القيمة الفرضية والقيمة المحسوبة وهذا يدل على صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

1. تحليل إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الرابعة:

جدول (6): الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (ت) لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى المعنوية
تمتلك إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة العدد الكافي من المراجعين الداخليين	3.81	0.882	3.829	0.000
تتوفر لدى المراجعين الداخليين بالوزارة الخبرة الكافية للقيام بالمهام الموكلة إليهم	3.68	0.869	2.310	0.023
يوجد مراجعين ذوى مؤهلات علمية مناسبة للقيام بعملية المراجعة الداخلية بالوزارة	3.87	0.777	5.169	0.000
تحرص إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة على إقامة دورات تدريبية للمراجعين بصورة منتظمة	3.28	0.850	-2.901	0.004
تدرك إدارة المراجعة الداخلية أهمية الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي في أداء مهامه	3.64	0.877	1.769	0.079
يتميز نظام الرقابة المالية بالوزارة بالجودة	3.59	0.835	1.202	0.232
النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي حول عبارات الفرضية الرابعة	3.65	0.848	1.71	0.148

من الجدول (6) نجد أن جميع إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الرابعة توزعت بين خياري أوافق بشدة وأوافق حيث تراوحت متوسطات الاستجابة بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد اتجاه الرأي أوافق، كما نجد أن الاتجاه العام للرأي لكامل عناصر الفرضية الرابعة هو الموافقة حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 3.65 وهذا يدل على موافقة المبحوثين على صحة عبارات الفرضية، وتتأكد صحة هذه النتائج بصغر الانحرافات المعيارية للإجابات حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري لكل عبارات الفرضية 0.848 وهي قيمة دون الواحد الصحيح، وهذا يدل على التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية.

2. اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود عدد كافي من المراجعين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً وجودة الرقابة المالية بالوحدات الحكومية

من الجدول (6) نجد أن معظم قيم (ت) المحسوبة لعبارات الفرضية الرابعة صاحبها مستوى معنوية أقل من 5% باستثناء العبارتين الخامسة والسادسة وهي(تدرك إدارة المراجعة الداخلية أهمية الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي في أداء مهامه) و(يتميز نظام الرقابة المالية بالوزارة

بالجودة) وتدل هذه النتيجة علىأن الفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي فروق جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار باستثناء العبارتين الخامسة والسادسة والتي تفيد نتيجة الاختبار عدم صحتهما، كما نجد أن قيمة (ت) المحسوبة لكامل عبارات الفرضية صاحبها مستوى معنوية 0.148 وهي اكبر من 5% مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين القيمة الفرضية والقيمة المحسوبة وهذا يدل على عدم صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثون إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (جودة المراجعة الداخلية، الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية، تقارير المراجعة الداخلية) وتحسين الرقابة المالية الحكومية وهو ما تم استخلاصه من النتائج التي تم التوصل اليها من تحليل البيانات وهي:

1. يوجد نظام جيد للمراجعة الداخلية بوزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة بالولاية الشمالية.
2. أن إدارة المراجعة الداخلية تتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة للحفاظ على المال العام وحمايته من سوء الاستخدام.
3. يوجد دليل مكتوب يوضح السياسات والإجراءات التي توضح عمل المراجعة الداخلية بالوزارة.
4. أن المراجع الداخلي يستخدم أساليب وإجراءات المراجعة للتحقق من فعالية خطوات وإجراءات الرقابة المالية بالوزارة.
5. إدارة المراجعة الداخلية تحرص على متابعة الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المالية بالوزارة.
6. تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة بمعايير المراجعة الداخلية في أداء مهامها المختلفة.
7. التطبيق السليم لمعايير المراجعة الداخلية يقلل من حدوث الأخطاء.
8. أن المراجعون الداخليون يتمتعون بالاستغلال الكامل عن الأنشطة والأعمال محل المراجعة.
9. هنالك تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارات الأخرى بالوزارة.
10. يتم إتباع أساليب وإجراءات سليمة ومناسبة لإحكام الرقابة المالية بالوزارة.
11. يتم وضع خطة شاملة لعملية الرقابة المالية بالوزارة وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية.
12. أن المراجع الداخلي يلتزم بتقديم تقارير دورية للإدارة بالوزارة.
13. توضح تقارير المراجعة الداخلية نقاط الضعف وأوجه القصور في الرقابة المالية بالوزارة.
14. تشتمل تقارير المراجعة الداخلية على الاقتراحات والحلول المناسبة لمعالجة أوجه القصور في الرقابة المالية بالوزارة.
15. تعد تقارير المراجعة الداخلية أداة لتحسين الرقابة المالية بالوزارة.
16. يوجد مراجعين ذوي مؤهلات علمية مناسبة للقيام بعملية المراجعة الداخلية بالوزارة.
17. تتوفر لدى المراجعين الداخليين بالوزارة الخبرة الكافية للقيام بالمهام الموكلة إليهم.

18. لا تدرك إدارة المراجعة الداخلية أهمية الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي في أداء مهامه.

19. لا تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من مدى الالتزام بالأولويات في تنفيذ المشروعات العامة.

20. أن إدارة المراجعة الداخلية لا تحرص على إخطار الإدارة بالمشاكل والمخالفات المالية المتوقعة قبل حدوثها.

21. التقارير التي تعدها المراجعة الداخلية لا توثق التعديلات المقترحة لمتابعة تنفيذها.

22. هناك ضعف في نظام الرقابة المالية بالوزارة ولا يوجد تحسين مستمر للنظام الموجود.

23. لا تحرص إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة على إقامة دورات تدريبية للمراجعين بصورة منتظمة.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يقدم الباحثون التوصيات التالية:

1. على الوزارة أن تدرك أهمية الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي في أداء مهامه.

2. على إدارة المراجعة الداخلية في الوزارة أن تقوم بالتحقق من مدى الالتزام بالأولويات في تنفيذ المشروعات العامة.

3. ضرورة القيام بتحسين جودة التقارير التي تعدها المراجعة الداخلية بتوثيق التعديلات المقترحة ومتابعة تنفيذها.

4. ضرورة اهتمام وحرص إدارة المراجعة الداخلية باكتشاف المشاكل والمخالفات المالية المتوقعة قبل حدوثها وإخطار الإدارة بها.

5. على إدارة المراجعة الداخلية الحرص على إقامة دورات تدريبية للمراجعين الداخليين بصورة منتظمة لرفع كفاءتهم المهنية ومواكبة المستجدات في مجال المراجعة.

6. الاهتمام بتعديل وتطوير نظام الرقابة المالية بالوزارة بصورة مستمرة لتقويته وضمان جودة الرقابة.

7. الاستفادة من الكوادر المؤهلة وأصحاب الخبرة من المراجعين الداخليين في مراجعة وتحسين أساليب الرقابة المالية بالوزارة.

المصادر:

الطحان، محمد أبو العلا وإبراهيم، أمال محمد كمال(1998م)، المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الحكومية، جامعة القاهرة، القاهرة.

البدوي، احمد والسيد، شحاتة (2006م)،دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الفين آرتيز وجيمس لويك(2002م)، المراجعة مدخل متكامل، المملكة العربية السعودية: الرياض، دار المريخ للنشر.

متولي عصام الدين محمد مرجع سابق، ص188.

الصحن، عبد الفتاح محمد والسرايا، محمد السيد(2003–2004م)، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوي الجزئي والكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية.

رملي، فياض حمزة محمد(2011م)، الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط، الخرطوم: الأبادي للنشر والتوزيع.

الوادي، محمد حسين وآخرون(2007م)، مبادئ المالية العامة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الأدرسي، ثابت عبد الرحمن والمرسي،جمال الدين محمد(2001–2002م)، الإدارةالاستراتيجية (مفاهيم ونمازج تطبيقية)، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

سيروان عدنان وآخرون (2008م)، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة، منشورات الدائرة الإعلامية في مجالات النواب للنشر.

أحمد، محمد هاشم محمد(2017م) المراجعة الداخلية الحكومية ودورها في تقويم الأداء في ظل التشغيل الإلكتروني، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

محمد، أبوبكر الطيب(2018م) جودة المراجعة الداخلية وأثرها في تحقيق كفاءة وفعالية التقارير المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدارسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

مصطفي،محمد آدم إبراهيم(2018م) الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم كفاءة مشروعات التنمية في السودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.

عثمان، وليد سيد أحمد(2019م) دور المراجعة الداخلية على التحصيل الإلكتروني بمؤسسات القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا.

مبشر، فاطمة عبد الرحمن عثمان(2021م)، تقويم أداء المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا.

مرشد المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة(1997م)، جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

راجي فثاكر، رئيس فريق التدقيق الداخلي بإحدى الشركات، نصائح بشأن كتاب تقرير المراجعة الداخلية، على الرابط :http://www>internalauditor.me/ar/article/tips–on–writing–internal–audit–reports, 29.9.2022 .10:5PM

جمال شحات، كيف تعد تقرير المراجعة الداخلية تاريخ النشر 5/3/2013م، على الرابط:
https://alphabeta.argaam.com/article/deticle/detail/91181. 17.5.2022. 5:20: AM

Jack Robeson and Frederick G.Davis (1982), Auditing, Third Edition, Business Publication.